كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة العاشرة باللغة العربية: مسألة السلام والضمان الاجتماعي

اسم المحاضرة العاشرة باللغة الإنكليزية : The Question of Peace and Social Security

مسألة السلام والضمان الاجتماعي

المواثيق الدولية

كانت عصبة الامم في نظر العالم جهازاً لتحقيق السلام , وقد بذلت محاولات عديدة لتقوية هذه الناحية كمقدمة لنزع السلاح, واقترحت معاهدة التعاون المتبادل في عام ١٩٢٣ التي اشترطت تقديم المساعدة العسكرية للطرف الذي يعتدى عليه بعد اتفاق بين الدول المعنية تحت راية العصبة, وقد عُدّت بريطانيا ذلك تعهداً جسيماً واقنعت الاطراف المعنية برفض الاقتراح .

بروتوكول جنيف ١٩٢٤ :

كانت الحكومة البريطانية ترغب في عقد معاهدة تحل محل معاهدة الضمان الفرنسي التي لم توقع عليها الولايات المتحدة الامريكية في عام 1919 ، وعليه اقترحت الدولتان بريطانيا وفرنسا على الجمعية العامة وضع صيغة لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ومنع الحرب قبل ان تبدأ, وبموجب هذه الاتفاقية المعروفة ببروتوكول جنيف تلتزم الدول بتقديم منازعاتها الى محكمة العدل الدولية الدائمة او الى التحكيم وعدّ عدم الرضوخ الى القرار الذي يجري التوصل اليه او رفضه عملا عدوانياً, وبهذه الطريقة وجد انه من الممكن وضع حد للالتجاء الى الحرب العدوانية وايجاد وسائل موضوعية لتعريف المعتدي, لقد كان الغرض من بروتوكول جنيف الذي وضعته الجمعية العمومية لعصبة الامم عام ١٩٢٤ ، المحافظة على الوضع الراهن, وجعل الضمان والسلام العالمي مطابقاً لما توصل اليه مؤتمر الصلح عام 1919 والمحافظة عليه ، كما حددت المادة (16) من ميثاق عصبة الامم العقاب الذي يجب فرضه على الدولة المعتدية وهو المقاطعة الاقتصادية او الحرب من قبل دول الاعضاء , ويكون بروتوكول جنيف نافذ المفعول عندما توافق عليه الدول التي لها مقاعد دائمية في مجلس العصبة مضافا اليها (10) دول اخرى من الاعضاء في عصبة الامم .

كل ذلك كان مقبولاً عند القراءة الاولى للبروتوكول ، الا انه لم يجد كثيراً في حل المسائل السياسية الاوربية ولم تكن بريطانيا مستعدة للتضحية بمصالحها الاستعمارية الكثيرة في سبيل الممر البولندي او ميناء دانزك او اية مسألة مماثلة, كما ان مجلس العموم البريطاني كان يخشى التورط في مشاكل دولية لا يمكن التخلص منها بسبب الموافقة على المقاطعة الاقتصادية ,وعليه رفض الموافقة على مقترحات جنيف ، وبذلك وجهت بريطانيا ضربة قاضية لبروتوكول جنيف وعصبة الامم التي طالما كانت المحاولات جارية لتقويتها عن طريق العمل الجماعي .

ميثاق لوكارنو ١٩٢٥ :

كان الكابوس الالماني يقلق مضجع فرنسا دائما ، ولهذا كانت فرنسا تبحث عن وسيلة لضمان السلام في أوربا , ولما عقدت المانيا معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي في رابولو بايطاليا عام ١٩٢٢ ، التي بموجبها اعترفت المانيا بنظام الحكم الجديد في روسيا وقامت علاقات تجارية واسعة بينهما ، عادت المخاوف القديمة الى فرنسا وقامت تطلب من المانيا ايفاء التعويضات لها حالاً, ولما لم تستجب المانيا لمطالبها بسبب عجزها الاقتصادي ، احتلت فرنسا منطقة الروهر وفيها منطقة السار الغنية ، وشجعت النزعة الانفصالية في منطقة الراين في ١٩٢٣, وقد دعت الحكومة الالمانية الى المقاومة السلبية وعدم التعاون مع القوات الفرنسية المحتلة, وتدهور المارك الالماني الذي كان يطبع بمئات الملايين لمواجهة التعويضات, وفي آب ١٩٢٣ ، اصبح ستريسمان رئيساً للوزارة الالمانية واراد المصالحة مع الدول الغربية وتطبق معاهدة فرساي , ومع ان الوزارة تغيرت في تشرين الاول واصبح هانز لوثر رئيساً للوزارة , لكن ستريسمان اصبح وزيراً للخارجية واستمر في هذا المنصب الى وفاته عام ١٩٢٩ .

لقد انهي ستريسمان المقاومة السلبية وقرر تنفيذ شروط الصلح , وفي عام ١٩٢٤ قدم اقتراحاً الى فرنسا لعقد ميثاق الضمان المشترك وعدم التعدي , وكان اريستيد بريان وزير خارجية فرنسا مستعداً لقبول ميثاق كهذا تشترك فيه بلجيكا على ان يترك لفرنسا الحرية التامة في مساعدة حلفائها وهي بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا بموجب ميثاق عصبة الامم ، وتدخل المانيا عضواً في العصبة وقد اجتمع ممثلو الدول (المانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، بريطانيا ، ايطاليا ، بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا) في مدينة لوكارنو في سويسرا عام ١٩٢٥ وانتهت المفاوضات بعقد ميثاق عرف بميثاق لوكارنو بين المانيا من جهة , وفرنسا وبلجيكا وبولندا وتشكوسلوفاكيا من جهة أخرى وكانت المادة الاولى من معاهدة الضمان المشترك نصت :

1 - ان تتعهد المانيا وفرنسا وبلجيكا بصورة فردية واجتماعية باحترام الحدود الفاصلة بين المانيا وبلجيكا والمانيا وفرنسا وعدم التعدي على منطقة الراين المجردة من السلاح شرقي النهر.

2 - ان لا تلتجئ المانيا وفرنسا وبلجيكا الى الحرب ضد بعضها بعضاً الا في حالات الدفاع عن النفس ، والتجاوز على المنطقة المجردة من السلاح شرقي نهر الراين ، وفيما اذا انتدبت احدى هذه الدول من قبل العصبة لمحاربة دولة معتدية على احد اعضاء عصبة الامم بموجب المادة (16) من ميثاق العصبة (وهي المقاطعة الاقتصادية او الحرب) ، او لنقض صريح لميثاق لوكارنو ويكون مجلس العصبة هو الذي يقرر من هو المسؤول عن نقض الميثاق.

وعقب ذلك عقدت عدة معاهدات تحكيمية بين المانيا من جهة وفرنسا وبلجيكا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا كل على انفراد من جهة أخرى تعهدت بموجبها هذه الدول عرض منازعاتها بوسائل سلمية وتأتي فرنسا الى مساعدة بولندا وتشيكوسلوفاكيا في حالة العدوان الالماني .

وقد اعلنت الدول في ختام المعاهدات عن نواياها الصادقة في البعث بصورة مجتمعة عن وسائل المحافظة على سلامة بلادهم من ويلات الحرب وايجاد الحل السلمي للمنازعات ، وعقد العزم مخلصاً للتعاون مع عصبة الامم في محاولة نزع السلاح .

لقد ترك ميثاق لوكارنو أثراً عميقاً في نفوس الناس في وقته وكان الاطار العام معداً بمهارة فائقة لإزالة جميع العوامل النفسية الخاصة بمعاهدة فرساي, وحذفت كلمتا حلفاء واعداء من قاموس الخطاب والمكالمة ، فكان لوكارنو حداً فاصلاً بين سنوات الحرب والسلم .

ميثاق باريس ١٩٢٨ :

اقترح اريستيد بريان وزير خارجية فرنسا عام ١٩٢٧ على نظيره الاميركي فرانك كيلوك تصريحاً يرمي الى عدم الالتجاء الى الحرب كوسيلة لترويج السياسة الوطنية وحل جميع المشاكل بوسائل سلمية ، وذلك بمناسبة مرور عشر اعوام على دخول الولايات المتحدة الامريكية في الحرب العالمية الاولى , ولم يكن بريان يتوقع اكثر من تبادل المذكرات بين الدولتين الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا, غير ان رد فعل في الامريكيين كانت قوية وانهالت البرقيات والعرائض على وزارة الخارجية والقصر الابيض تحث الادارة الامريكية على وضع حد للحروب ونبذها , وتماشياً مع رغبة الشعب الامريكي اقترح وزير الخارجية الامريكي فرانك كيلوك على اريستيد بريان الفرنسي عرض التصريح على دول العالم كي يكون معاهدة عالمية بدلا من ان تكون ثنائية بين فرنسا والولايات المتحدة الامريكية ، ولما عرضت المعاهدة على الدول في العالم ، اقترحت الدول الكبرى تعديلات على النص الاساس للتصريح ، كل دولة بحسب مصالحها القومية . وكانت النتيجة ان وافقت الدول على تحريم الحرب الا في الحالات التالية :

1- الدفاع عن النفس.

٢ - في حالة مخالفة بنود المعاهدات بين الدول.

3- وفي تنفيذ الواجبات التي تفرضها اتفاقيات الحياد .

4- وفي حالة ما اذا ارادت بريطانيا ان تدافع عن مستعمراتها وقواعدها الاستراتيجية .

ه - وفي حالة تنفيذ الواجبات التي فرضت على الدول كونهم اعضاء في عصبة الاهم

وقد اجتمعت الدول في باريس في آب ١٩٢٨ للتوقيع على المعاهدة الرامية الى تحريم الحرب وحل المشاكل الدولية بأسلوب سلمي ، وكان عدد الاعضاء الموقعين على الميثاق أول الامر (15) دولة من بينها العراق, ولكن اشتركت الدول الاخرى فيما بعد ووقعت على الميثاق , واصبحت المعاهدة نافذة المفعول عام ١٩٢٩.

لقد ادان الاتحاد السوفيتي ميثاق باريس على لسان وزير خارجيته شيشرين ووصمة بحيل رأسمالية لكن ليتفينوف وزير الخارجية بعد موت شيشرين وافق على الميثاق بعد أن بين عيوبه ، وانتقد بريطانيا باتخاذ موقف شبيه بمبدأ مونرو نحو الامبراطورية البريطانية, وشجع ليتفينوف دول البلطيق والدول المحيطة بالاتحاد السوفيتي على تطبيق الميثاق اقليمياً وقد وقع ليتفينوف البروتوكول في عام ١٩٢٩ عن الاتحاد السوفيتي, كما وقعته بولندا وليتوانيا ولاتفيا واستونيا ورومانيا .

ومما هو جدير بالملاحظة ان الدول الكبرى وافقت على الغاء الحرب العدوانية, واحتفظت لنفسها حق تقرير ما اذا كان العمل عدوانيا ام لا ؟ اذ اعلنت بريطانيا ان رفاه وسلامه بعض المناطق في العالم يؤلف جزءاً حيويا من امن وسلامة بريطانيا ، وان الاجراءات التي تتخذها لحمايتها من العدوان تعدّ دفاعاً عن الامبراطورية البريطانية, كما ان فرنسا احتفظت لنفسها بحرية العمل بموجب المعاهدات السابقة وقال وزير خارجية اليابان في البرلمان الياباني في عام ١٩٢٩, ان اليابان اذ تدافع عن منشوريا ومنغوليا فمعناه الدفاع عن النفس, وكانت الادارة الامريكية قد صرحت بأن ليس هناك في المعاهدة ما يستوجب الخوف من حق الدفاع عن النفس, فاذا كان الاعتداء صريحاً فعلى العالم ادانة المعتدي ، وتأييد المعتدى عليه ومساعدته في الدفاع عن النفس .

كما حاولت عصبة الامم بهذه المناسبة ، اتخاذ تدابير ضرورية لتحسين جهاز الامن التابع للعصبة ، فاتخذت قراراً عام ١٩٢٨ بتعين هيئة المصالحة الدولية وتحديد وظيفتها, والتأكيد على اساليب سلمية لحل المنازعات وانجزت بعثة الاستعلامات عن الوحدة الاوربية التابعة لعصبة الامم انجازات قيمة بدراسة المشاكل الاقتصادية المستعصية وعقد مؤتمرات بهذا الخصوص . لكن تأثير الازمة الاقتصادية العالمية كان عظيماً الى درجة قلل من اهمية التعاون الدولي والرغبة في الاستمرار في تلك التجارب .